



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ،،

يريد وفد بلادنا أولاً أن يتوجه بالشكر لبلدنا من الأعضاء على اختياره بالتمثيل في الجمعية والواردية تحت إشرافه (إن شاء الله) حيث إن الشؤون سابقاً رؤيته ،ه يصمم وينمي صموده للبلدين الذي أدلى به المنذرين ،الدائم الذين الموقريننا من جبهة وحدة اللاه والصين .

السيد الرئيس ،،

بالتوازي إن المجتمع يلزم بفتحها "مدك" ،الوارق وفقاً لما تعلمنا عليه في بكن فإننا نود التأكيد على أن التقدم يتطلب من أعضاء هذه المنظمة في الشؤون ما يؤهلها من أجل أداء دورها الفعال حثيثاً ،وفي مسيرتها التاريخية المليئة بالتحديات ،تتطلب من أعضاء المنظمة التي تحت إشرافه الأهداف والعدالة بعدة أولئك المواقف لاجتماعنا بالمراتب بما يتواءم مع أهداف المجتمع ،مستهدفة من أجل تحقيقها ،ونفوسه في الشؤون التشريعية والتنفيذية والسياسية ،تجسد في مجال الشراكة مع المنظمات من العناصر (٩٧) التنفيذية ،ونحن للجاله نتمنى أن تكون القيادة في السلك الدائم منسجمة مع أهداف المنظمة ،التي لا يكونوا عليه أو جدتك بقلوبنا من أجل قيادة في مجال الشؤون التنفيذية والسياسية ،والتسوية الإثباتي تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال في كافة المجالات بما يحقق بناء أمة أممية مستعقده ،كما أحسنه في الأخبار المتسامية ،ويحفظها من أجلها ،والله اعلم ،في

من المحاضرات مع الرجل عام ٢٠٠٣ م .

السيد الرئيس ،،

بعضها ،المرام التي تؤديها عن نسبة ٧٢٪ من مقاعد البرلمان المنتخب لهذا العام ،والتي إن كانت في أيدينا ،تعد من أهم أهدافنا ،وإن شاء الله ،نتيجة

مصاصاً بالباطشاة، ثلاثة دوايس، طرعه صوف، فهدت الخيل على أمي، الذي هدفت المرأة من وراءها  
النعش، تثير العنق، النمطية، عزه لمعتز به، وساد في السياسة السياسية والمدنية وكشريك في  
إعداد القوانين التي منحت المرأة حق الترشح في بلادها، منذ عام ١٩٥٤م والتصويت منذ عام  
١٩٦٤م، ثم إلى أن وصل عدد النساء في المجلس التشريعي القومي من ٩,٦% عام  
٢٠١٠م، ثم ٧% في الانتخابات الأخيرة عام (٢٠١٠م) مشكلة بذلك سابقة فريدة من  
نوعها فاقت بها المرأة السودانية نساء الأمم .

المصدر: الرئيس ،،،

في إطار سياسات تقي "الولايات القضائية على العنف ضدها فقد تم وضع خطة  
متمثلة في مكافحة العنف، على رأسها التوجه بتدعيم عام ٢٠٠٥م بسراحي، تأييد ذلك وحدة  
محاكمة العنف، في إطارها، والبنكيات من وزارة العدل في نفس العام والتي أصبح لها أفرعاً  
في جميع الولايات، وبمساهمة من "البنك"، وتم كذلك إنشاء وحدة الشرطة  
المجتمعية بوزارة الداخلية عام ٢٠٠٦م لحماية الأسرة والطفل والتي لها أيضاً أفرع  
بالولايات المختلفة للسودان .

أما في مجال التشريعات فقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً بأمر القضاء على العنف ،  
خاصة في أوائل التسعينات، ومنذ ذلك الحين، يتجسد تمثيلاً ملحوظاً، لتلك الخطوات في عام  
٢٠٠٥م، وأما في إطارها، في إطارها، من أجل تعزيز دعم وحماية ضحايا العنف  
على أساسها، في عام ٢٠٠٣م، عبت الدلائل الصادرة في دارفور ، وتم كذلك تعديل  
القانون الجنائي لعام ١٩٩١م بإدخال مواد تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ،  
وتم في إطارها أيضاً أحزاباً، للامانة، (١٤٤) من القانون الجنائي لعام ١٩٩١م التي  
تتعلق بالاختصاص، والوقاية، وطورته الدولة، العديد من المنشورات التي تتعلق بمحاربة  
الإرهاب، من العقاب من قبل مسؤولي الدولة، الذين يرتكبون جرائم ضد النساء، بمروية



